



اسم المقال: عرض كتاب (المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003.. دراسة اجتماعية سياسية/ ميدانية) للمؤلف: د. رعد نصيف جاسم السراجي  
اسم الكاتب: م.م. غفران يونس هادي  
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7063>  
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:44 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



عرض كتاب : المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية  
بعد عام ٢٠٠٣ .. دراسة اجتماعية سياسية /ميداني

المؤلف : د. رغد نصيف جاسم السراجي  
مكان النشر : بغداد /دار الكتب العالمية ٢٠١٢  
عدد الصفحات : ٢٣٠ صفحة

### م.م. غفران يونس هادي (\*)

يأتي كتاب المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، بعد سلسلة من الانتخابات التي شهدتها العراق كانت بمثابة اختبار للوعي السياسي لأهمية الذهاب الى صناديق الاقتراع وكذلك أهمية ان تُسمع المرأة صوتها لمن ترغب في ان يمثلها .فالانتخابات كانت صورة بلجهايين الاول أفرزت العديد من النساء كمرشحات ويقع الكتاب في أربعة فصول تناول الفصل الاول منه مفهوم وطبيعة المشاركة السياسية وتطرق الباحثة في هذا الفصل الى وضع المرأة العراقية قبل احداث ٢٠٠٣ مستعرضه الجوانب التاريخية للمشاركة السياسية والتي غابت لفترات طويلة في الساحة السياسية العراقية .

اذ تشير الباحثة " أن العنصرية الذكورية واضحة في دستور العهد الملكي في العام ١٩٥٢ الذي أنكر حقوق المرأة السياسية نهائيا اذ نصت المادة (٣٦) (يتألف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف من الذكور) .

لكن مع ارتفاع ميزانية وزارة المعارف في العام ١٩٣٠-١٩٣١ الى (٧.٣%) وأرتفاع عدد الطالبات في المدارس ، بدأت النساء مرحلة جديدة من الوعي بأهمية التعليم وبدأت عدد من الجمعيات تظهر الى النور كانت تهدف الى رفع الحيف عن المرأة ومحاربة الامية وبدأت الحركة النسوية تأخذ أبعاداً دولية اذ شاركت السيدة ( أمنية الرحال) كممثلة عن المرأة العراقية في

٥ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

العام ١٩٣٨ في أول مؤتمر لنساء الشرق الأوسط الذي انعقد في دمشق وأسهمت بتأسيس الاتحاد النسائي العربي .

ومع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اتسعت دائرة نشاط المرأة ساعدها بذلك القوانين الدستورية التي ساهمت برفع الظلم عن المرأة إذ منح قانون الاحوال الشخصية لعام ١٩٥٩ المرأة حقوقا متساوية في الارث وحدد سن الزواج والحد من التعسف لتعدد الزوجات أما على صعيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية فقد شهد العراق تعيين أول وزيرة في البلاد العربية إذ تم تعيين نزيهة الدليمي رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة ووزيرة .

ومع التطور الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي تحقق بعد عام ١٩٦٨ بدأ وضع المرأة يأخذ منحى جديد أثر سلسلة من القرارات التي أسهمت في النهوض بواقع المرأة العراقية أذ أعطى قرارالقضاء على الامية في العام ١٩٧١ ثم الحملة الوطنية لمحو الامية عام ١٩٧٨ ومجانبة التعليم ١٩٧٤ وقرار الزامية التعليم ١٩٧٨ للمرأة العراقية مكانة جديدة عززت من دورها في المجتمع وجعلتها تقف بالتساوي مع الرجل . ليأتي بعدها الاعلان عن حق المرأة في التصويت ١٩٦٧ والذي تم توسيعه عام ١٩٨٠ ليشمل حق الترشيح والتصويت ليخلق مساحة العمل السياسي للمرأة العراقية .

وتحت وطأة الحروب والعقوبات الاقتصادية عاد مؤشر الامية يرتفع من جديد أذ تراجعت ميزانية التعليم في العراق من ٥٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩١ الى اقل من ١٠% من ذلك المبلغ في العام ١٩٩٨ وخسر قطاع التعليم في حرب الخليج الثانية ٣.٤ مليار دولار . ومع الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وانتشار أعمال العنف بدأت المرأة العراقية تقع تحت طائلة ظروف التهجير والقتل وفقدان المعيل اذ أوضح الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط الأثمائي الى ان ١١% من الاسر العراقية تعليلها النساء وان ٧٣% من هذه الاسر تعليلها الارامل . أما فيما يخص العنف تجاه المرأة فهو أرتفع كثيراً كج زء من اعمال العنف المستمرة التي شهدتها العراق وأزدادت حوادث خطف النساء أذ أشارت منظمة حرية المرأة أن عدد النساء المختطفات في الاعوام الاخيرة بعد الاحتلال الأمريكي يزيد على ٢٠٠٠ امرأة

والتهديدات أمتدت لتشمل حتى أنماط الملابس إضافة الى أستهداف النساء الاقي يتمتعن بحضور عام .

وفي مجلس الحكم كانت حصة النساء في مجلس الوزراء ٣ وزيرات وأرتفع العدد في حكومة اياد علاوي الى ٦ وزيرات ونفس العدد في حكومة أبراهيم الجعفري و ٤ وزيرات في حكومة نوري المالكي لوزارات الاسكان والاعمار وحقوق الانسان وشؤون المرأة وبيئة. ورغم الاموال الهائلة لتي خصصت للمنظمات النسوية وبرغم كثرة عددها أذ تشير وزارة التخطيط وجود ٨٠ منظمة نسوية و ٤٠٠ منظمة غير حكومية تدرج قضايا المرأة من بين أهدافها ، رغم كثرة العدد والاموال المخصصة الا أن هذه المنظمات تفتقر ال الاستراتيجية الواضحة والهيكلية التنظيمية وأن غالبيتها يفتقر الى الاستمرارية لعدم وجود مصادر تمويل مستمرة وثابته، فضلا عن ذلك ان البرامج التي تقدمها هذه المنظمات هي برامج تقليدية مثل الخياطة والتطريز ونشر الوعي الصحي ورفع المستوى التعليمي إضافة الى برامج العنف ضد المرأة . الا أن هذه البرامج خلقت من التمكين السياسي الذي يؤهل المرأة للمشاركة السياسية ومنها المشاركة الحزبية ولتحقيق التمكين السياسي لابد للمرأة أن تكون موجودة في مر اكر صنع القرار في تلك المنظمات.

أما الجانب الميداني من هذا الكتاب فقد شمل أجراء مسح ميداني لمواضيع عدة منها المعرفة السياسية التي تضمنت مستويات وهي المعرفة بمجلس النواب فقد بلغت نسبتة من تعرف على عدد أعضاء البرلمان العراقي ٨٥% أما المستوى الاخر والمتعلق بالمعرفة بالاحزاب السياسية فنسبة ٦٠% لديهم معرفة بالحزب الشيوعي، أما فيما يخص المعرفة الدقيقة بالمشاركة السياسية للمرأة فبلغت ٢٥% لديهم معرفة بنسبة التمثيل البرلماني للمرأة في العراق مقارنة بالدول العربية. ومن خلال هذا المسح الميداني أوضحت الباحثة أن المعرفة السياسية وفقاً للنتائج كانت جيدة لكن معرفتها بالجوانب الدس تورية التي تخص المرأة هي قليلة وهذا يتطلب توعية المجتمع بحقوق المرأة من خلال وسائل الاعلام والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وبذلك وبعد ان قدمت الباحثة العديد من الاحصائيات والتي عززتها باللقاءات مع ناشطات واعضاء في مجلس النواب . أوضحت أن اسباب ضعف مشاركة المرأة العراقية في

السياسية يعود الى عدة عوامل منها العامل الثقافي الذي يشمل القيم والقناعات المسبقة بدور المرأة المحدد، وحتى عندما تشارك المرأة في الحياة السياسية يتم حصر دورها في قضايا البيئة والاطفال والصحة بعيداً عن قضايا فض النزاع وميزانية الدولة.

يضاف الى ذلك عدم وجود برامج للتثقيف السياسي والحزبي أضعف المؤهلات السياسية وهذا ناتج من تفشي الامية . كما أن العزلة والاقصاء للمرأة أفقدتها خبرات العمل السياسي .

وعلى الرغم من ان المناخ السياسي حالياً حمل في ثناياه ظهور العديد من الاحزاب السياسية الا أنه على الجانب الاخر كان محمل بالعنف ضد الاخر مما أثر سلباً في ثقافة المشاركة السياسية كما أن نسبة مشاركة المرأة كانت عن طريق الكوتا .